

البحرين

يحيي البحرينيون، في هذه الأيام، الذكرى السابعة لانطلاق الانتفاضة الشعبية ضد النظام. انتفاضة ظنّت السلطات أن باستطاعتها إخمادها عبر أعمال القمع والترهيب. المدعومة بقوة من الراعي السعودي. إلا أن تعاقب الأيام أثبت، خلافاً لما اعتقد الملك وحاشيته، أنه كلما توسعت دائرة الخيارات الأمنية، ازداد الإصرار الشعبي على التغيير. هكذا دخلت السلطات في مهادنة لا نهاية لها، بانت عامل استنزاف كبير لصورتها واقتصادها. من دون أن تغلح في إسكات الأصوات المعارضة، في المقابل، وعلى الرغم من انسداد أفق الحل، تراهن المعارضة على «نفسها الطويك». وعلى ما يمكن أن يوؤل إليه الضعف الناخر في جسد السلطة التي تنفق جلة ميزانياتها على التسلح

سبع سنوات على الانتفاضة السلطة أضعف... رغم القبضة الحديدية

حسن قمبر

بعد مرور سبع سنوات على انطلاق انتفاضة 14 شباط/ فبراير في البحرين، قد يظن البعض أن شريطها توقف عند ذلك المشهد المغطى بدخان كثيف، إثر حرق خيام المعتصمين في دوار اللؤلؤ، مركز الاحتجاجات الشعبية في قلب العاصمة المنامة. وقد يتصور آخرون أن الناس عادوا إلى منازلهم تنفيذاً لأوامر وزير الخارجية السعودي الراحل، سعود الفيصل، الذي أصر على دخول قوات بلاده إلى البحرين، لقمع أكبر موجة احتجاجات سلمية تشهدها البلاد في تاريخها الحديث. أما الحقيقة، فهي أن هذه الصورة، وغيرها الألاف، غلقت في ذاكرة البحرينيين، لتشكل نقطة انطلاق جديدة نحو مسارات مختلفة وابتكارات نوعية.

لقد توقف الشريط فقط لدى النظام الحاكم، الذي عمد إلى سدّ أبواب الحوار مع المعارضة، عبر اعتقاله زعيم أكبر جمعية سياسية في البلاد (الشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية «الوفاق») من جهة، وإدارته الأذن الطرشاء لمناشدات المنظمات الحقوقية الدولية ومطالبات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

بتحسين أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، والتوقف عن «سحق المعارضة»، وتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، من جهة ثانية. لم يكن رد السلطات العملي على تلك المطالبات إلا مواصلة نهج قمع المطالبين بالتحول الديمقراطي، وتسويق مزاعم انتهاء الأزمة السياسية، على الرغم من الدعوات المكثرة الموجهة إليه لحلحلة الأوضاع السياسية العالقة، التي تجاهلها تماماً هي الأخرى، وفصل تفعيل الخيارات الأمنية بدعم من شركائه الإقليميين. قد يكون عام 2017 العام الأكثر تجلية لسياسات النظام الحاكم، والمؤشر الأقوى على تعاطيه الصلبي مع الأزمة السياسية المتصاعدة، بالتوازي مع تدهور اقتصادي مستمر تشهده المملكة الخليجية الصغيرة، وارتفاع متزايد في منسوب الدين العام. ارتفاغ يُعزى إلى التكلفة الباهظة لتوسيع مروحة الخيارات الأمنية، والمتمثلة في فاتورة صفقات التسلح العسكري والأمني التي استهلكت أكثر من نصف الميزانية العامة للدولة، وفقاً لتقارير غالبية منظمات التصنيف الائتماني الدولية المعتمدة. هذا

الإنفاق تجسدت مفاعيله، السنة الفائتة، في انتهاكات متعددة كان أبرزها تصفية نشطاء في عرض البحر، وتنفيذ حكم الإعدام بحق آخرين، وإصدار أحكام إضافية بالإعدام من قبل محاكم عسكرية فُعلت سلطتها بوجه المدنيين، إلا أنه، على الرغم من كل محاولات الترهيب والتبئيس تلك، تمضي المعارضة بمختلف أطيافها في رسم خريطة طريق جديدة في مسار الاحتجاجات،

شهد عام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى الانتهاكات

مُستقبل عام 2018 بإصرار على «(أننا) باقون»، «بإرادة أقوى».

رسالة صمود

القيادي في «ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير»، ضياء البحراني، يقول، في حديث إلى «الأخبار»، إن فعاليات «القوى الثورية» هذه السنة تحمل شعار «باقون»، مضيفاً أن هذا الشعار يأتي كـ«رسالة صمود ومقاومة وثبات على الموقف



من تشييع احد ضحايا الاحتجاجات الشعبية عام 2011

تقرير مصيره السياسي»، لافتاً إلى أن «ثورة الشعب البحريني العادلة والمشروعة والمحقة فرضت نفسها في المحافل الدولية، وهي ثورة فريدة من نوعها في جميع تفاصيلها، وأثبتت خلالها شعب البحرين أنه

والأهداف التي ترجمتها الجماهير عملياً في الساحات والميادين على مدى السنوات السبع الماضية». ويؤكد البحراني «رفض أي تسوية هزيلة تُبقي الحكم الديكتاتوري الفاسد، وتصادر حق الشعب في

الأردن

البنك العربي ينجو من «دعم الإرهاب»: عون حكومي...!

بيان للبنك العربي اعلن فيه انتهاء قضية «كبيرة» مرفوعة عليه في نيويورك لكن من دون إيراد إيضاحات كافية. وهو ما يطرح تساؤلات عن طريقة إنهاء القضية، في وقت لا تزال فيه قضايا أردنيين مسجونين في الولايات المتحدة منذ سنوات عالقة دون تسويات ولا متابعة

لم يوضح بيان البنك كيفية إنهاء القضية التي دامت 14 سنة



عمات - الأخبار

لمدة 14 عاماً أمسكت حبال المحاكم الأميركية بالبنك العربي في قضية رفعتها عليه أكثر من 100 شخص يحملون الجنسية الأميركية اتهموا البنك بالتورط في تحويل أموال لعائلات فلسطينيين نفذوا عمليات فدائية تبنتها حركتنا «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في فلسطين ضد العدو الإسرائيلي وقد قتل فيها أقارب لهم. البنك بقي طوال تلك السنوات رافضاً الاتهامات وناهماً علمه بهذه الصلة، كما أصر على التزامه القوانين الدولية بخصوص تحويل الأموال. منذ أيام قليلة، انتهت قضية «تحويلات حماس» أخيراً لمصلحة «العربي» كما قال بيان أصدره البنك ونشرته الصحف المحلية في الأردن، لكن مع غياب أي تفاصيل، إذ إن اسم «حماس» الموجود على «القوائم الأميركية للإرهاب» لم يذكر في البيان، كما لم يشر إلى طبيعة القضية وماذا يعني الحكم الذي كان مشروطاً بدفع تعويضات لعائلات الضحايا

وفق نشرة أخبار البنك بتاريخ 1 شباط 2016، التي أوردت حجم الأرباح لعام 2015، وبينت قيمة المخصصات المقطوعة خلال ذلك العام مقابل القضية المرفوعة ضده في نيويورك والمقدرة بنحو 349 مليون دولار. بهذا الإجراء، يكون البنك قد رصد مليار دولار لغايات المحاكمة خلال بضع سنوات، لكن لا يمكن الجزم إذا كان الأمر قد توقف عند هذا الحد، خاصة مع غياب أي معلومات في النشرات الدورية الموجودة على الموقع الإلكتروني له. ونقلت وكالة «رويترز» أن محكمة استئناف أميركية ألغت (الجمعة) قراراً أصدرته هيئة محلفين في أيلول 2014 بأن البنك العربي مسؤول عن تسهيل هجمات نفذها مسلحون على صلة بـ«حماس»، عبر تحويلات مالية. وقالت المحكمة، ومقرها مانهاتن، إن المحلفين في بروكلين في نيويورك الذين قيموا دور البنك العربي في 24 هجوماً بدابات الألفية الثانية «وصلتهم معلومات غير صحيحة وردت ضمن مزاعم أحد المدعين»، علماً أن البنك

توصل بعد الحكم الأول إلى تسويات مع 527 مدعياً كانوا ضحايا أو أقارب لضحايا الهجمات، إذ اتفق الطرفان وقتها على التخلي عن إعادة المحاكمة حال إلغاء الحكم. بالعودة إلى بيان البنك، ورد شكر للحكومة الأردنية والبنك المركزي الأردني على «الجهود المبذولة على مدار عمر المحاكمة»، علماً أن «العربي» الذي يتخذ من العاصمة عمان مقراً رئيسياً وله 600 فرع في جميع أنحاء العالم واحد من أهم الاستثمارات المصرفية المحلية، ويشارك في مجلس إدارته أطراف عدة على رأسهم الملياردير صبيح المصري (الذي نفى أخيراً أن يكون قد احتجز في السعودية ضمن حملة القضاء على الفساد التي نفذها ولي العهد محمد بن سلمان)، لكن بنوب عنه باسم عوض الله الذي شغل مناصب سياسية حساسة في الأردن منها رئيس الديوان الملكي، ومدير مكتب الملك عبد الله، ووزير التخطيط والتعاون الدولي. كذلك، يظهر أعضاء آخرون مهمون في مجلس الإدارة